أهالي الشيخ مسكين في درعا يشتكون للوزير معاناتهم.. ومدير مياه درعا يقدم رواية مختلفة عن معاناة المواطنين

وزير الموارد المائية لـ«الوطن»: خطوات حثيثة بالتنسيق مع المنظمات الدولية والمجتمع المحلي لحل مشكلة نقص المياه في مناطق بالمحافظات

محمد منار حميجو

تلقت «الوطن» شكاوى من مناطق مختلفة في محافظة درعا تتحدث في مجملها عن وجود نقص في توافر مياه الشرب وانقطاعها عدة أيام متواصلة ما كبدهم معاناة في تأمينها ودفع مبالغ كبيرة مقابل ثمن صهاريج المياه ما يزيد من معاناتهم في ظل الظروف المعيشية التي يمرون فيها.

وفد من أهالي الشيخ مسكين قابل وزير الموارد المائية تمام رعد لنقل معاناتهم بسبب نقص مياه الشرب في بلدتهم حيث تستمر فترة الانقطاع لعدة أيام.

ومتابعة لهذا الموضوع تواصلت «الوطن» مع الوزير رعد الذي أكد أنه قابل الوفد واستمع منهم عن المشكلة التي يعانونها بسبب انقطاع المياه وقد أخبروه أنه توجد مشكلة مياه حقيقية وأن هناك بعض الأحياء لا يصلها الماء، مشيراً إلى أنه تم التواصل بحضورهم مع مدير مؤسسة المياه في درعا لبيان الموضوع.

وبين رعد أنه في المنطقة ٩ آبار وبحسب المعطيات التي بينها مدير المؤسسات فإن هذه الآبار تضخ نحو ٢٤٠ متراً مكعباً في الساعة، مؤكداً أن الآبار جاهزة من الناحية الفنية لكنها مرتبطة بوضع الطاقة بمعنى أنه في ساعات الوصل للكهرباء يرتفع مستوى ضخ هذه الآبار وفي حال انقطاعها يخف الضغط.

وكشف أنه تم إعفاء بئرين من التقنين بالتنسيق مع وزارة الكهرباء إضافة إلى أنه تم تركيب طاقة شمسية لإحدى الآبار، مؤكداً أنه حالياً يتم تركيب طاقة شمسية لثلاث آبار، إضافة إلى أنه تمت الموافقة على حفر بئرين جديدتين وبالتالي يصبح عدد الآبار في المنطقة عند وضعهما في الخدمة ١١ بئراً.

ولفت إلى أنه تم الاقتراح أن يكون هناك جولة أسبوعية بمشاركة من المجتمع المحلي على الآبار للتأكد من مدى ضخها بحضور مدير الوحدات وكذلك رئيس الوحدة، وإعداد محضر عن مستوى الضخ في هذه الآبار ومن ثم رفعه إلى الوزارة لاتخاذ إجراءات إضافية في حال مازالت المشكلة موجودة.

وأشار إلى أنه تمت مشاركة المجتمع المحلي مع الإدارة لتشخيص المشكلة وحتى لا يكون هناك تبنٍ لأي وجهة نظر على حساب الأخرى، مؤكداً أن مشاركة المجتمع المحلي ضرورية في إدارة أي موقع خدمي.

وفيما يتعلق بمشكلة نقص مياه الشرب في العديد من المناطق في سورية كشف رعد أن خطوات حثيثة تقوم بها الوزارة بالتنسيق مع مؤسسات المياه وحتى مع المنظمات الدولية والأممية إضافة إلى التنسيق مع المجتمع المحلي، مشيراً إلى أن من الخطوات التي يتم اتخاذها إعفاء آبار من التقنين وأخرى يتم تركيب طاقة شمسية فيها، إضافة إلى البحث عن مصادر مياه جديدة لحفر آبار جديدة لمعالجة هذا الوضع بشكل عام.

> خطة الوزارة هذا العام تركيب طاقة شمسية على ١٠٠ بئر ٣٩ منها أصبحت جاهزة

وبين رعد أنه يوجد لدى الوزارة خطة على المدى العاجل وأخرى على المدى المتوسط، لافتاً إلى أن خطة الوزارة في هذا العام تركيب طاقة شمسية على ١٠٠ بئر في سورية وما تم تنفيذه حتى الآن تركيب طاقة شمسية على ٣٩ بئراً و٣٠ أخرى حالياً قيد الإنجاز في المحافظات.

تحسن تدريجي بواقع النقل في حمص و٨٩٠ تكسي في المحافظة

منصور لـ«الوطن»: تركيب أجهزة «GPS» تجريبية على ٣٥٠ آلية عامة.. التركيب إلزامي وإيقاف بطاقة المازوت لمن يمتنع

حمص- نبال إبراهيم

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة حمص حسام منصور لـ«الوطن» أن واقع النقل في المحافظة أصبح مقبولاً ويشهد تحسناً تدريجياً بشكل ملحوظ وباتت حركة النقل خلال الأوقات العادية اعتيادية وانسيابية بعد اتخاذ العديد من الإجراءات كإضافة وتفعيل ٥ باصات نقل داخلي من شركة النور وزجها بالعمل ضمن المدينة على محور خطوط طريق دمشق وتفرعاته، إضافة إلى ٣ باصات أخرى من شركة النقل الداخلي يبدأ عملها من الساعة ١٢ ظهراً وحتى الساعة ٨ مساء على المحور ذاته، لافتاً إلى أنه تم أيضاً توزيع ١٤ باص نقل داخلي على بعض الوحدات الإدارية وتم تسليمها لها لإجراء صيانتها وتجهيزها وتأمين سائقين لها وتسييرها على الخطوط المخصصة لكل وحدة إدارية، مبيناً أنه تم تشغيل ٦ باصات منها فعلياً فيما باقي الباصات المؤزعة لا تزال قيد التشغيل وسيتم زجها بالعمل خلال الأيام القليلة المقبلة.

ولفت إلى أنه عند حدوث حالات اختناق عند ساعات الذروة يتم حلها على الفور بالتعاون مع فرع المرور بحمص، موضحاً أنه يتم إعداد جداول يومية بالسيارات العاملة والمتسربة ومتابعة عملها بشكل دقيق وإحالة السيارات المتسربة إلى فرع المرور لتنظيم الضبوط اللازمة بحقها، بهدف ضبط عمل وسائط النقل العامة في المحافظة.

وأشار منصور إلى أنه بهدف تحسين واقع النقل على مختلف الخطوط في المدينة والريف وضبط عمل وسائط النقل الجماعي من خلال ضبط كمية المحروقات، اجتمعت اللجنة المعنية بقطاع النقل في المحافظة وتقرر البدء بتفعيل تطبيق نظام مراقبة للسيارات العاملة على الخطوط الثلاثة التي ستطبق عليها التجربة في مديرية النقل، لتقوم بعدها المديرية برفع القوائم إلى فرع محروقات ليقوم بدوره بمخاطبة شركة تكامل للعمل على تأمين الأجهزة اللازمة وتحديد موعد لاستلامها وتركيبها على وسائط النقل تلك، لافتاً إلى أن ثمن الجهاز على نفقة السائق ويقدر سعره بنحو ٣٥٠ ألف ليرة سورية وسيتم تسديد ثمنه في المصرف بموجب إشعار يحصل عليه المالك عند التسجيل في المديرية.

ولفت منصور إلى أن المرحلة الأولى تتضمن تركيب أجهزة لنحو ٣٥٠ آلية عامة تقريباً على تلك الخطوط التجريبية، وأن التركيب إجباري وليس اختيارياً وفي حال امتنع أحد السائقين عن تقديم البيانات والتسجيل يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه أصولاً وإيقاف بطاقة المازوت لآليته، مؤكداً أنه سيتم تركيب الأجهزة على وسائط النقل في تلك الخطوط الثلاثة بأسرع وقت ممكن بعد استكمال الإجراءات خلال الفترة المقبلة.

وأكد أن هذا الجهاز أو التطبيق يجعل من وسائط النقل الجماعي مراقبة على كامل الخط ويمنع تسربها وبالتالي ضبط حركة النقل بشكل كامل من خلال ضبط كمية المحروقات بشكل دقيق حسب المسافة المقطوعة ويحدد كمية استهلاك الوقود بما يتناسب مع عدد الرحلات التي تنفذها كل حافلة بحيث يتم توزيع المحروقات على الآليات العاملة فعلياً على خطوط النقل من خلال شحن البطاقة بشكل آلي عبر المسافة المقطوعة إضافة إلى أن هذا الإجراء يمنع الهدر بالوقود نفسه.

وبين منصور أن عدد سيارات النقل الجماعي الصغيرة «السرافيس» يبلغ نحو ٨٩٠ سيارة في المدينة وهي كافية تماماً مع باصات شركة النقل الداخلي وشركة خاصة لتغطية حاجة خطوط النقل الداخلي ضمن المدينة.

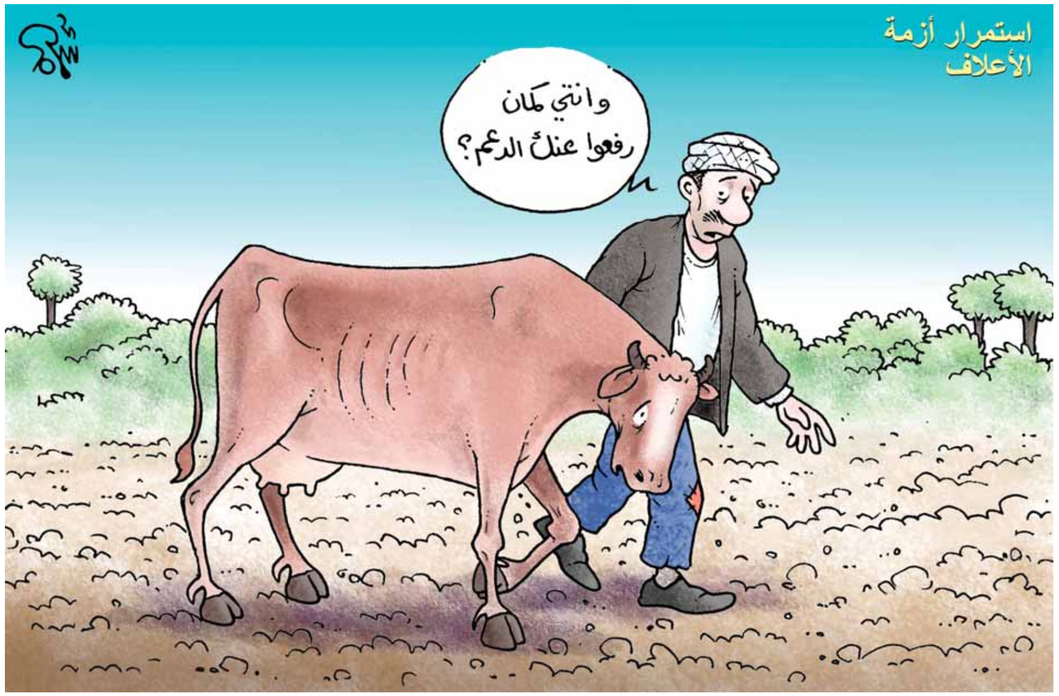

موسم تاريخي لزيتون اللاذقية.. فهل تنخفض أسعار الزيت؟

مدير الزراعة لـ«الوطن»: الإنتاج غير مسبوق والتوقعات ٢٠٠ ألف طن

عبير سمير محمود

يستبشر مواطنون في اللاذقية من موسم الزيتون للعام الحالي مع ما تشهده الأشجار من حمل كبير لم يمر على البساتين الخضراء منذ عشرات السنين، متمنين أن ينعكس هذا الواقع على أسعار الزيت وفق مبدأ «العرض والطلب» الذي وكما يقولون «يتحكم بالسوق».

ورأى عدد من الفلاحين أن محصول الزيتون يشهد نقلة غير مسبوقة بعد عامين من كارثة الحرائق التي التهمت الأخضر واليابس على حد تعبيرهم، لافتين إلى أن الإنتاج لا علاقة له بالتسعير إذ إن المبيع متعلق بباقي المواد في السوق لتوازي القدرة الشرائية ومصروف الفلاح، والسؤال: هل يعقل أن نبيع الزيت بالرخص ونشتري باقي احتياجاتنا بالغلاء؟

في المقابل، يتساءل مواطنون عن سبب ارتفاع أسعار غالونات زيت الزيتون بشكل كبير مقارنة بسنوات سابقة، ليتراوح سعرها بين ٢٠٠ – ٢٧٥ ألف ليرة، وبدأت بالارتفاع منذ موسم الحرائق والذريعة كانت بأنه لا مواسم ولا إنتاج بسبب التهام النيران للأشجار وتأثيرها على باقي المحصول، قائلين: ما الحجة اليوم والأشجار مثقلة بالثمار ألا يجب أن تنخفض الأسعار مقارنة بحجم الإنتاج كما كان العكس عند انخفاض الإنتاجية وجنون التسعير في العامين الماضيين؟

تقديرات أولية

بالعودة إلى مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا فقد أكد لـ«الوطن»، أن محصول الزيتون هذا العام متميز بإنتاج يتجاوز ٢٠٠ ألف طن كتقديرات أولية، وهو رقم لم يسجل منذ سنوات طويلة، إضافة إلى أن الحالة الصحية للمحصول ممتازة لغاية تاريخه.

وبين دوبا أن الإصابة بذبابة الفاكهة لا تزال متدنية إذ كان لموجة الحر التي أصابت المحافظة خلال الفترة الماضية، أثر إيجابي في المحصول بتوقف دورة حياة الذبابة، ما يتطلب الاهتمام من المزارعين وجميع المعنيين خلال الفترة المقبلة للحفاظ على محصول صحي حتى تجاوز المرحلة القاسة وهي مرحلة حرجة وهامة جداً بالنسبة للزيتون.

وأضاف إن على الفلاحين التقيد بالإرشادات الخاصة بموسم الزيتون للحفاظ على محصول جيد بدرجة إصابة متدنية لأن الإصابة تؤدي لتدني جودة المحصول، مشيراً إلى أهمية مراجعة الوحدات الإرشادية للوصول إلى إجراءات دقيقة الهدف منها هذا العام إنتاج زيتون مطابق للمواصفات عالي الجودة لإنتاج زيت عالي الجودة مرغوب تفتح له أسواق التصريف.

وذكر دوبا أن أهم نصيحة هي التقيد بمواعيد القطاف دون تأخير أو تبكير، وذلك حسب كل صنف وكل منطقة، إضافة للتقيد بتعليمات عصر الزيتون وتخزين الزيت بدءاً من عدم تكديس الزيتون وانتظار الدور بالمعاصر منعاً لحدوث تخمرات تؤثر في نوعية الزيت المنتج، وعدم استخدام أوعية بلاستيكية للتخزين وتعبئة الزيت حصراً بعبوات الصفيح المطلية باللكر الغذائي أو أوعية ستانليس ستيل أو كروم غذائي للحفاظ على المادة بشكل سليم.

وحول التوقعات بخصوص الأسعار، قال دوبا: إن الموسم ميشر ومن المتوقع أن يكون هناك فائض بالإنتاج وبالتالي قد يحصل انخفاض بالسعر، وفي الوقت نفسه نتمنى أن يبيع الفلاح بسعر جيد يناسبه.

موسم تاريخي

بدوره، أكد رئيس دائرة الأشجار المثمرة في مديرية زراعة اللاذقية عمران إبراهيم لـ«الوطن»، أن الإنتاج الأولي لمحصول الزيتون هذا الموسم يتوقع بنحو ٢١٠ آلاف طن، ما يعتبر إنتاجاً ممتازاً لم يسجل تاريخياً كإنتاج أولي للمحافظة.

وأوضح إبراهيم أن الظروف المناخية خلال الشتاء الماضي ساهمت بدور إيجابي بتحسين التحريض الزهري والعقد، إضافة لقلة الإصابة ببعض الآفات التي تؤثر في الأزهار والثمار وجميعها عوامل إيجابية بالنسبة للموسم.

وأشار إلى أن زراعة الزيتون في اللاذقية تعتبر الزراعة الأولى من حيث المساحة، وتمتد على ٤٥ ألف هكتار، وعدد أشجار الزيتون يبلغ نحو ١٠ ملايين شجرة مثمرة، ويعتبر الصنف الأكثر انتشاراً صنف الخضيري بأكثر من ٨٠ بالمئة، ويليه صنف الدرمالي وأصناف مثل الخلخالي المنتشر بالحفة والصفراوي والدكراوي في جبلة.

ولفت رئيس دائرة الأشجار المثمرة إلى اعتماد عدد كبير من العائلات في اللاذقية على زراعة الزيتون إذ يعمل بها أكثر من ٦٥ ألف أسرة بمختلف مراحل الخدمة والقطاف والعصر والعائدية.